



الاکرم

الاخ / امين العاصمة

بعد التحية و التقدير،،،،،

الموضوع: القرار الخاص بتحديد اسعار الخبز

بالإشارة الى الموضوع اعلاه . وبنا على القرار رقم (١٨٨) بشأن تحديد اسعار الخبز الصادر من قبلكم، حول هذا الموضوع نود الايضاح بمايلي:

- تلقينا صورة من مذكرة شعبة الاقران الموجهة للأخ وزير الصناعة والتجارة والتي تتضمن رفض شعبة الاقران تطبيق قرار امانة العاصمة فيما يخص تحديد اسعار الخبز بأمانة العاصمة .
- القرار الصادر من امانة العاصمة بتحديد اسعار الخبز بأمانة العاصمة جاء بالتوافق بين جميع الاطراف ويمكن قياس ذلك بفارق سعر البيع بين محافظة عدن والامانة على سبيل المثال و يتبين ان هذا الفارق يمثل فارق سعر كلفة النقل، الامر الذي يتأكد معه ان نظلم شعبة الاقران غير مبنية على لئس واقعية وفي نفس الوقت يلبي مصلحة اصحاب الاقران.
- ان الاتفاق المشار الية بتاريخ 2014/8/10م قد حدد وحدة البيع الكيلو في حين تشير شعبة المخازن والاقران ان الاتفاق قد حدد سعر بيع الرغيف كوحده.
- ان هذا الادعاء من قبل شعبة الاقران والمخازن بالغرفة التجارية مردود عليها باعتبار ان بيع سعر الرغيف بالكيلو يتفق مع اجراءات سابقة و مستقرة تحقق من خلالها مصالح مشروعة لأصحاب الاقران وانصافاً للمستهلكين.
- الجدير بالإشارة ان شعبة الاقران قد سبق لها الاتصال بالوزارة من خلال اجتماع خصص لهذا الغرض يوم 2014/8/7 و رأس الاجتماع الاخ وكيل الوزارة لقطاع التجارة الداخلية و حينها تم الاتفاق مع شعبة الاقران على العديد من النقاط منها للطلب من الشعبة تقديم تصور لأسعار الخبز وفقاً للمتغيرات و وفقاً للقرارات والاسلاطات السعرية الجديدة للمشتقات النفطية .. الا انه للأسف وحرصاً عن تقديم تصور الوزارة قامت بالانقلاب على ذلك والاتصال بالغرف التجارية و امانة العاصمة . الامر الذي يبين ان دعوة شعبة المخازن للوزارة للتحاقم فيما صدر من امانة العاصمة، تفصح بوضوح ان شعبة المخازن تسعى للمحسوب على مميزات غير مشروعة عبر الاتصال بأكثر من جهة.

Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.



ان الاسعار المثرة في القرار الصادر عن الامانة هي اسعار الاستحقاق العادل كما اسلفنا بالقياس الي ما اسفرت عليه الاسعار في محافظة عدن الامر الذي يؤكد ان تظلمات شعبة الافران فضلاً على ما احتوته المذكرة من تشنج انما لم تحتوي علي اساس وجدير بالإحاطة انه لو قمنا بإعداد التقسيم الميداني للتكلفة سنجد ان الوضع مختلف .

وفي هذا الصدد فأننا نستغرب مما جاء في مذكرة الشعبة بالقول بطلب رفع اليد عن التسعيرة المزعومة بانه يمس بحرية التجارة ، كما أننا نتحفظ بما جاء في مذكرة الشعبة من القول بأنها بصدد التوجه باتخاذ خطوات تصعيدية ، وبما يعكس حالة من عدم المسؤولية، خصوصاً وأنه سبق للسوزارة الاتفاق مع شعبة الافران علي تحديد آلية للتسامل مع اي متغير في سياق حسن النية وحرص الوزارة علي اصحاب المخازن و المستهلكين .

ولمعالجة الامر مع شعبة المخازن و الافران فأننا نقترح مايلي:

1. انفاذ القرار الصادر من قبلكم.
2. خيار إجراء دراسة ميدانية للكلفة الحقيقية والعمل وفقها و التقبول بالنتائج مشمولة بموافقة واضحة بالتسامل مع اي متغيرات صعوداً وهبوطاً فيما يتعلق بتأثيرها علي اسعار الخبز.

وتقبلوا أوفر التحية و التقدير

وزير الصناعة والتجارة



14/1/20